المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20 et 21/12/2014

المساء
ALMASSAE

اليزمي: ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال مقلقة وخطيرة

٢٥٢٩/٤

خديجة عليموسى

وصف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال بـ«المقلقة والخطيرة»، حيث قال أمس بالرباط، خلال تقديم دراسة وطنية حول العنف الجنسي تجاه الأطفال بالمغرب، «رغم انخراط المغرب في منظومة حماية الأطفال، والنقاش الوطني لتحديد استراتيجية لحقوق الطفل، مازالت ظاهرة العنف الجنسي ضد الأطفال مقلقة وخطيرة».

وذكر اليزمي أن الدستور كرس حقوق الطفل، وأن المغرب انخرط منذ سنين في مسلسل تشريعي على مستوى سياسات عمومية لحماية حقوق الأطفال، مؤكدا أن العنف الجنسي ضد الأطفال موضوع حساس جدا ويمثل انتهاكا لحقوق الإنسان، خاصة لدى فئة من الفئات الهشة في المجتمع.

وحسب الدراسة، فإن العنف الجنسي يمثل أهم أشكال العنف الممارس على الأطفال، حيث إنه وفقا لمعطيات الإدارة العامة للأمن الوطني تم تسجيل ما بين سنتي 2007 و2012 ما مجموعه 11 ألفا و599 حالة عنف جنسي تجاه القاصرين، أغلبهم من الفتيات (8129 حالة). ووفق معطيات وزارة العدل، فإن 26 في المائة من الأطفال المعنفين تعرضوا للعنف الجنسي بالنسبة للحالات المسجلة ما بين 2010 و2012.

وأكدت ريجينا دي دومينيسيس، ممثلة اليونسيف بالمغرب، أن الصمت عن العنف الجنسي ضد الأطفال يعتبر تواطؤا، لأنه لا ينبغي أن يظل «طابو» في المجتمع، خصوصا أن أخطر عنف ضد الأطفال هو العنف الجنسي.

وأوضحت ممثلة اليونسيف بالمغرب أن قضية العنف الجنسي حساسة، وأغلب الأسر لا تبلغ عنه خوفا من «العار» الذي يرتبط بهذه الظاهرة «الخطيرة والمنتشرة».

وقالت ريجينا «إن الوضع في المغرب لا يختلف عن الوضع في بلدان أخرى، فالعنف في المغرب يصعب التعرف عليه بشكل جيد، لأن ليست هناك معطيات دقيقة، وهذا ما يتضح من خلال المقابلات التي قمنا بها، إلى جانب عدم التوفر على البيانات والمعطيات الدقيقة والمضبوطة، فحسب مديرية الأمن الوطني، فإن هناك عددا محدودا يهم الاعتداء الجنسي»، تقول ممثلة اليونسيف بالمغرب، التي اعتبرت أن الفتيات يتعرضن لهذا النوع من الاعتداء عبر الزواج المبكر، إلى جانب وجود ظاهرة أخرى تتعلق باستغلال الأطفال في الدعارة السياحية.

يشار إلى أن الدراسة الوطنية حول العنف الجنسي تجاه الأطفال بالمغرب قامت بها منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونسيف) وجمعية «أمان» لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأشرفت عليها لجنة ضمت ممثلي وزارة العدل والحريات ووزارة الصحة والإدارة العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على امتداد سنة وشارك فيها الأطفال كما ساهم فيها العديد من الفاعلين، من خلال ورشات جهوية نظمت بمدن فاس ومكناس والدار البيضاء ومراكش والرباط.

Conseil national des droits de l'Homme

مجلس اليزمي يطالب باستعمال الأساور الإلكترونية لمنع الالتحاق بـ«داعش»

■ أخبار اليوم ■

وضع مساء أمس الجمعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه الاستشاري حول مشروع قانون تجريم الالتحاق بـ«داعش» لدى الديوان الملكي ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب، بعد 48 ساعة من توصله بطلب الاستشارة من طرف رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي.

واقترح الرأي الاستشاري لمجلس اليازمي في انتظار مراجعة التشريع الجنائي المادي والمسطري بشكل شامل إمكانية تجنيح محاولة الالتحاق بالمجموعات الإرهابية؛ علما أن مشروع القانون الذي أعدته الحكومة يكيف محاولة الالتحاق بـ «داعش»، جناية تفوق عقوبتها خمس سنوات سجنا.

ونص المشروع على ضرورة التفكير في إمكانية التنصيص على عقوبات بديلة وتدابير المراقبة بالسوار الإلكتروني لمعاقبة محاولة الالتحاق بالمجموعات الإرهابية أو محاولة تلقي تدريب أو تكوين بقصد ارتكاب أحد الأفعال الإرهابية.

الرأي الاستشاري للمجلس دعا إلى دراسة إمكانية التقليص من الفرق بين الحد الأدنى والأقصى للعقوبات، وذلك من أجل تأطير أفضل للسلطة التقديرية للقاضي الجنائي.

2

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان، أول أمس بمدينة تطوان، حفل تتويج الأندية الفائزة في المباراة الجهوية الأولى لنوادي حقوق الإنسان بالثانويات التأهيلية. وتضمن برنامج هذا الحفل، بالإضافة إلى تقديم شواهد تقديرية للفائزين بالمسابقة، عرض شريط مصور حول القافلة الجهوية لنوادي المواطنة وحقوق الإنسان، ومقطوعات من الحضرة الجبلية من أداء تلميذات الثانوية التأهيلية بمنطقة خميس أنجرة، وتلاوة النداءات المنتقاة جهويا في المسابقة الوطنية المنظمة في إطار المشاركة التربوية للمؤسسات التعليمية في فعاليات المنتدى العالمي حول حقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

موغيريني:

الاتحاد الأوروبي يشيد بتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون

3/3252

أكدت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، اليوم الخميس، أن الاتحاد يشيد بتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

وقالت موغيريني، في ردها على سؤال كتابي لنائب أوروبي إسباني حول وضعية حقوق الإنسان، إن الاتحاد الأوروبي يدعم ماليا المجلس الوطني لحقوق الإنسان حتى يتمكن من القيام بمهامه لمراقبة حقوق الإنسان على أحسن وجه، بما في ذلك في الداخلة والعيون.

وأضافت موغيريني، في ردها باسم المفوضية الأوروبية، الذي نشر اليوم، أنه فضلا عن مراقبة حقوق الإنسان، يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا بمهمة إصدار توصيات ومعالجة الشكايات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن دعمه لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2099 (2013)، والذي يؤكد أهمية تحسين وضعية حقوق الإنسان في الصحراء وفي مخيمات تندوف.

وقالت إن الاتحاد الأوروبي يتابع عن قرب تطورات قضية الصحراء، وأعرب عن انشغاله إزاء طول أمد النزاع وتأثيراته على الجانب الأمني، وكذا على احترام حقوق الإنسان والتعاون بالمنطقة.

وأضافت موغيريني، وهي أيضا نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، أن الاتحاد الأوروبي يدعم، في هذا الصدد، جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى عادل ودائم لهذا النزاع. وكان الاتحاد الأوروبي والمغرب وقعا، سنة 2013، برنامجا يروم حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المملكة، خصص له مبلغ 2,9 مليون أورو.

وسيمكن هذا البرنامج، خلال الثلاث سنوات المقبلة، من تعزيز القدرات المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وكذا كفاءاتها المهنية وقدراتها لمراقبة وضعية حقوق الإنسان.

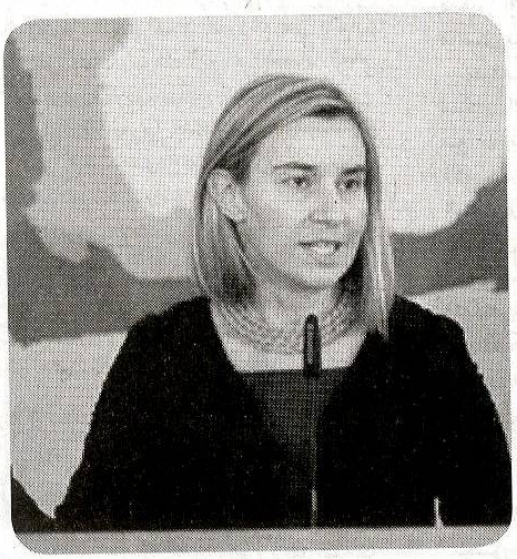

موغيريني

رسالة الأمة

من أجل ترسيخ حب الانتماء إلى الوطن والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة

أزيد من 100 مشارك ومشاركة في الملتقى السنوي الأول لأندية حقوق الإنسان بأكاديمية الرباط

تفعيلا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط القنيطرة، نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الرباط الملتقى السنوي الأول لأندية حقوق الإنسان بالجهة، تحت شعار «من أجل ترسيخ حب الإنتماء إلى الوطن والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة»، وذلك يوم الخميس 11 دجنبر الجاري، بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بحي الرياض بالرباط. شارك في هذا اللقاء أزيد من 100 مشارك ومشاركة يمثلون 20 ناديا ينتمون للمؤسسات التعليمية الابتدائية، ثانويات التعليم الإعدادي والتأهيلي بجهة الرباط سلا زمور زعير من بينهم منسقي الأندية التربوية والتلميذات والتلاميذ المنخرطين في الأندية التابعة لمؤسساتهم والفاعلين بها بالنيابات الأربع: الرباط، سلا، تمارة الصخيرات والخميسات، إلى جانب مجموعة التلاميذ الذين حضروا فعاليات الملتقى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش كممثلين لأكاديمية الرباط، وقد تم خلال هذا الملتقى توزيع شهادات تقديرية وجوائز على الفائزين بالمسابقة التي نظمتها الأكاديمية لأحسن تقرير كتابي منجز من طرف التلميذات والتلاميذ بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وللإشارة حضر هذا اليوم الدراسي مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للقنيطرة والنواب التابعين للجهات المشاركة في اللقاء. وقد استهل اللقاء بتنظيم جلسة عامة في الفترة الصباحية عرفت مداخلة لعبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة الذي تحدث عن الدور المحوري للمدرسة في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في مختلف تجلياتها ومختلف الإجراءات المتخذة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، كما أعلن بالمناسبة للمشاركين في هذه الدورة قرب تدشين «مرصد للتكوين في مجال حقوق الإنسان» بتراب جماعة يعقوب المنصور بالرباط. ومن جهته أشار مدير أكاديمية جهة الشراردة بني حسن في كلمة ألقاها نيابة عن محمد أضرضور أن أكاديمية جهة الرباط سلا زمور زعير معتزة باحتضانها لهذا الملتقى الهام الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة، و هو المجال الذي قطع فيه المغرب خطوات متميزة في درب التطور والتنمية ومراقبة الحقوق الفردية والجماعية بشهادة المنظمات الدولية والوطنية التي تصنف بلادنا في مجال الدول العربية التي راكمت أشواطا في مجال التربية على المواطنة و حقوق الإنسان .مضيفا أن هذا اللقاء الهام يعتبر بداية حقيقية لإرساء الشراكة التي تجمع كل من اللجنة الجهوية لجهة الرباط القنيطرة و أكاديمية الرباط و أكاديمية جهة الشراردة بني أحسن مؤكدا أن الاهتمام بالجانب التكويني الذي يعتبر رافعة أساسية للارتقاء بالتعلمات و الحياة المدرسية و في مقدمتها التربية على المواطنة حقوق الإنسان وبعتبر هذا اللقاء الدراسي جزءا منه. في حين أكد قاسم شباب، ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط القنيطرة، في مداخلته على أهمية المؤسسات التعليمية في ترسيخ التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لدى الناشئة، مشيرا إلى المرجعيات التي يمكن اعتمادها في هذا الباب، متسائلا ما إذا كانت المدرسة تقوم بدورها في هذا الجانب وموضحا مختلف العوائق التي تعترض الأندية العاملة في هذا المجال. وفي السياق ذاته تناول الأستاذ محمد الخيتر، إطار بأكاديمية الرباط عرضا حول «حب الانتماء للوطن»، ليتم بعد ذلك توزيع المشاركين والمشاركات إلى أربع ورشات تناولت مواضيعها «النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية وترسيخ حب الانتماء للوطن»، «جواز التلميذ المواطن»، «الجيل الجديد من الحقوق، خلاصات اللقاءات التشاورية الخاصة بأهداف الألفية للتنمية الخاصة بحقوق الطفل ما بعد 2015، و»إعداد برنامج العمل السنوي للنادي الحقوقي بالمؤسسة التعليمية. لتختتم اللقاء بتلاوة تقارير الورشات ومناقشتها وتحرير التوصيات الخاصة بهذا اليوم الدراسي ثم والمصادقة عليها.

هابل علي وحمو

AL BAYANE

12147/4

Délégation interministérielle des droits de l'homme

Lancement du projet de jumelage Maroc-UE pour le renforcement des capacités organisationnelles et techniques

Le projet de jumelage Maroc/Union européenne (UE) relatif au renforcement des capacités organisationnelles et techniques de la Délégation interministérielle des droits de l'homme (DIDH) a été lancé, jeudi à Rabat.

Ce projet de jumelage institutionnel liant la DIDH à l'UE, représentée par trois pays partenaires, à savoir l'Espagne, la France et l'Autriche, a pour objectif majeur de contribuer au respect des droits de l'Homme et à la consolidation de la démocratie au Maroc à travers le renforcement des capacités de la DIDH à exercer ses attributions statutaires.

S'exprimant à l'ouverture d'un séminaire dédié au lancement de ce projet, le Délégué interministériel aux Droits de l'homme, Mahjoub El Hiba a souligné que "cette rencontre intervient dans un contexte national prometteur, marqué d'une part par un engagement stratégique et irréversible sur la voie de la démocratie, de la consolidation de l'Etat de droit et du développement humain durable, où la question des droits de l'homme est une des grandes priorités du Maroc, et d'autre part par la dynamique que connaît notre pays en matière de réformes globales par rapport à la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution".

"A travers ce projet, la DIDH devra être dotée des outils nécessaires lui permettant d'accompagner les différents départements ministériels en matière d'intégration de la dimension droits de l'homme dans les politiques publiques, de contribuer au renforcement des capacités des ONG et des autres acteurs et les accompagner dans la structuration de leurs efforts d'amélioration des droits de l'homme sur le terrain", a-t-il précisé.

Dans ce sens, M. El Hiba a indiqué que ce projet de jumelage saura réaliser ses objectifs, à travers l'appui à la consolidation institutionnelle de la DIDH à exercer ses attributions et

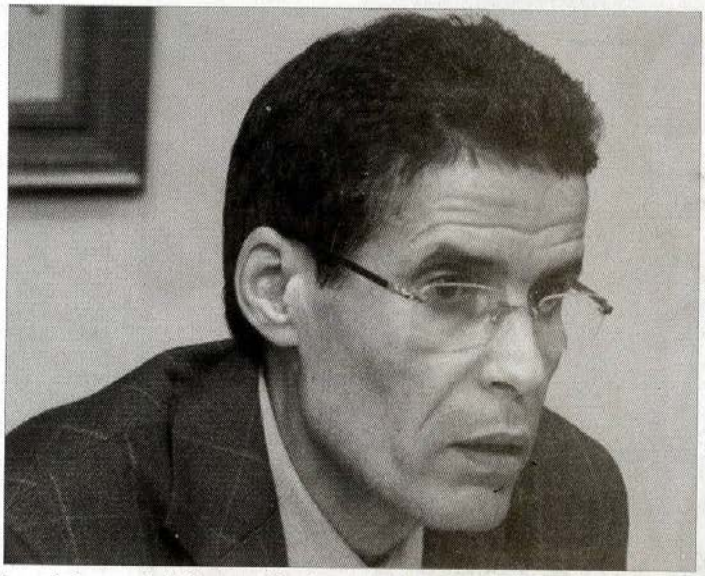

les missions qui lui sont assignées, relevant que deux principaux résultats sont escomptés de ce projet.

Il s'agit, a poursuivi M. El Hiba, de développer les outils facilitant l'appropriation par le personnel de la délégation de son fonctionnement interne et externe, via la mise en place d'un système d'information interne facilitant la circulation de l'information, mutualisant les efforts de coordination et assurant la cohérence entre différents activités et programmes de la DIDH.

La seconde finalité a trait au renforcement des capacités de la DIDH à exercer ses attributions en matière de protection et de promotion des droits de l'homme, à travers, notamment, le renforcement des capacités du pôle d'expertise de la DIDH et des autres départements gouvernementaux, le renforcement des capacités d'harmonisation de l'arsenal juridique par une assistance dans la réalisation d'une étude exhaustive de l'adéquation du corpus normatif des droits de l'homme, outre le développement d'un système de suivi et d'évaluation de la mise en œuvre du plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme (PANDDH).

Un dispositif efficient

De son côté, l'ambassadeur de l'UE au Maroc, Rupert Joy a fait savoir que ce projet de jumelage fait partie du programme "protéger et promouvoir les droits de l'homme au Maroc", qui ambitionne de renforcer les capacités des deux institutions clés du dispositif national de promotion et protection des droits humains, à savoir la DIDH et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), à exercer leur mandat.

Il a noté, dans ce sens, que l'UE s'emploie, à travers le soutien du développement fonctionnel de ces institutions, à contribuer à doter le Maroc d'un dispositif efficient et cohérent de promotion et de protection des droits de l'homme, d'où un meilleur exercice des libertés publiques et un affermissement de l'Etat de droit et de la démocratie.

Ce projet de jumelage vise en outre le suivi et l'évaluation de la mise en œuvre du plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme, a-t-il dit, affirmant que ce plan, une fois adopté formellement par le gouvernement, constituerait un signal fort de l'engagement continu du Maroc sur la question des droits de l'homme, suite à la tenue du forum mondial des droits de l'homme à Marrakech (27-30 novembre) et l'adhésion du Maroc au protocole facultatif à la convention contre la torture (OPCAT). Pour sa part, l'ambassadeur de la France au Maroc, Charles Fries a indiqué que le jumelage constitue un instrument efficace de coopération qui devra conforter dans le cas d'espèce le statut avancé dont bénéficie le Maroc auprès de l'UE, ajoutant que ce projet permettra sans aucun doute de converger l'expérience marocaine en matière de protection et de promotion des droits de l'homme avec l'état des lieux en matière de traitement de cette question en Europe.

Quant à l'ambassadeur d'Espagne au Maroc, José de Carvajal Salido, il a indiqué que la promotion des droits de l'homme constitue une priorité pour les trois pays membres de ce projet, une initiative à même de raffermir les relations bilatérales déjà excellentes entre le Maroc et l'Espagne. Le séminaire de lancement de ce projet de jumelage s'est déroulé également en présence de l'ambassadeur d'Autriche au Maroc, Wolfgang Angerholzer, d'experts, de représentants des départements gouvernementaux, des institutions nationales et d'ONGs.

L'opinion .ma

Maroc/UE: Droits de l'Homme

Lancement d'un projet de jumelage relatif au renforcement des capacités organisationnelles et techniques de la DIDH

1,3|17531

Le projet de jumelage Maroc/Union européenne (UE) relatif au renforcement des capacités organisationnelles et techniques de la Délégation interministérielle des droits de l'homme (DIDH) a été lancé, jeudi à Rabat.

Ce projet de jumelage institutionnel liant la DIDH à l'UE, représentée par trois pays partenaires, à savoir l'Espagne, la France et l'Autriche, a pour objectif majeur de contribuer au respect des droits de l'Homme et à la consolidation de la démocratie au Maroc à travers le renforcement des capacités de la DIDH à exercer ses attributions statutaires.

S'exprimant à l'ouverture d'un séminaire dédié au lancement de ce projet,

Page 3

le Délégué interministériel aux Droits de l'homme, Mahjoub El Hiba a souligné que «cette rencontre intervient dans un contexte national prometteur, marqué d'une part par un engagement stratégique et irréversible sur la voie de la démocratie, de la consolidation de l'Etat de droit et du développement humain durable, où la question des droits de l'homme est une des grandes priorités du Maroc, et d'autre part par la dynamique que connaît notre pays en matière de réformes globales par rapport à la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution».

«A travers ce projet, la DIDH devra être dotée des outils nécessaires lui permettant d'accompagner les différents départements ministériels en matière d'intégration de la dimension droits de l'homme dans les politiques publiques, de contribuer au renforcement des capacités des ONG et des autres acteurs et les accompagner dans la structuration de leurs efforts d'amélioration des droits de l'homme sur le terrain», a-t-il précisé.

Dans ce sens, M. El Hiba a indiqué que ce projet de jumelage saura réaliser ses objectifs, à travers l'appui à la consolidation institutionnelle de la DIDH à exercer ses attributions et les missions qui lui sont assignées, relevant que deux principaux résultats sont escomptés de ce projet.

Il s'agit, a poursuivi M. El Hiba, de développer les outils facilitant l'appropriation par le personnel de la délégation de son fonctionnement interne et externe, via la mise en place d'un système d'information interne facilitant la circulation de l'information, mutualisant les efforts de coordination et assurant la cohérence entre différents activités et programmes de la DIDH.

La seconde finalité a trait au renforcement des capacités de la DIDH à exercer ses attributions en matière de protection et de promotion des droits de l'homme, à travers, notamment, le renforcement des capacités du pôle d'expertise de la DIDH et des autres départements gouvernementaux, le renforcement des capacités d'harmonisation de l'arsenal juridique par une assistance dans la réalisation d'une étude exhaustive de l'adéquation du corpus normatif des droits de l'homme, outre le développement d'un système de suivi et d'évaluation de la mise en œuvre du plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme (PANDDH).

De son côté, l'ambassadeur de l'UE au Maroc, Rupert Joy a fait savoir que ce projet de jumelage fait partie du programme «protéger et promouvoir les droits de l'homme au Maroc», qui ambitionne de renforcer les capacités des deux institutions clés du dispositif national de promotion et protection des droits humains, à savoir la DIDH et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), à exercer leur mandat.

Il a noté, dans ce sens, que l'UE s'emploie, à travers le soutien du développement fonctionnel de ces institutions, à contribuer à doter le Maroc d'un dispositif efficient et cohérent de promotion et de protection des droits de l'homme, d'où un meilleur exercice des libertés publiques et un affermissement de l'Etat de droit et de la démocratie.

Ce projet de jumelage vise en outre le suivi et l'évaluation de la mise en œuvre du plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme, a-t-il dit, affirmant que ce plan, une fois adopté formellement par le gouvernement, constituerait un signal fort de l'engagement continu du Maroc sur la question des droits de l'homme, suite à la tenue du forum mondial des droits de l'homme à Marrakech (27-30 novembre) et l'adhésion du Maroc au protocole facultatif à la convention contre la torture (OPCAT).

Pour sa part, l'ambassadeur de la France au Maroc, Charles Fries a indiqué que le jumelage constitue un instrument efficace de coopération qui devra conforter dans le cas d'espèce le statut avancé dont bénéficie le Maroc auprès de l'UE, ajoutant que ce projet permettra sans aucun doute de converger l'expérience marocaine en matière de protection et de promotion des droits de l'homme avec l'état des lieux en matière de traitement de cette question en Europe.

Quant à l'ambassadeur d'Espagne au Maroc, José de Carvajal Salido, il a indiqué que la promotion des droits de l'homme constitue une priorité pour les trois pays membres de ce projet, une initiative à même de raffermir les relations bilatérales déjà excellentes entre le Maroc et l'Espagne. Le séminaire de lancement de ce projet de jumelage s'est déroulé également en présence de l'ambassadeur d'Autriche au Maroc, Wolfgang Angerholzer, d'experts, de représentants des départements gouvernementaux, des institutions nationales et d'ONGs.

Provinces du Sud

L'UE se félicite du rôle du CNDH en matière de surveillance des droits de l'Homme au Sahara

2/NSSNO

L'Union européenne (UE) s'est félicitée, mardi, du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme au Sahara. Les 28 États membres de l'UE se sont félicités, dans la déclaration sanctionnant les travaux du 12e conseil d'association Maroc-UE qui s'est tenu à Bruxelles, du rôle du CNDH en matière de surveillance et de défense des droits humains au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla. «L'UE exprime son attachement au respect des droits de l'Homme (...) et se félicite dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du CNDH en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme, y compris au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla», ont souligné les 28 États membres de l'UE. L'UE a rappelé également son attachement au règlement du conflit du Sahara et son plein soutien aux efforts du secrétaire général des Nations unies et de son Envoyé personnel pour aider les parties à parvenir à une «solution politique juste, durable et mutuellement acceptable pour toutes les parties concernées». Elle a, à cet égard, encouragé «toutes les parties à continuer de travailler avec l'Envoyé personnel du secrétaire général des Nations unies en vue de progresser dans la recherche d'une telle solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis». L'UE a exprimé dans ce sens le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribuent à des avancées dans ce domaine. Le conflit du Sahara dit «occidental», rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie. Le Polisario, un mouvement séparatiste soutenu par le pouvoir algérien, revendique la création d'un État factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une solution du conflit basée sur une autonomie avancée dans un cadre souverain marocain et une intégration économique et sécuritaire régionale. ■ LM

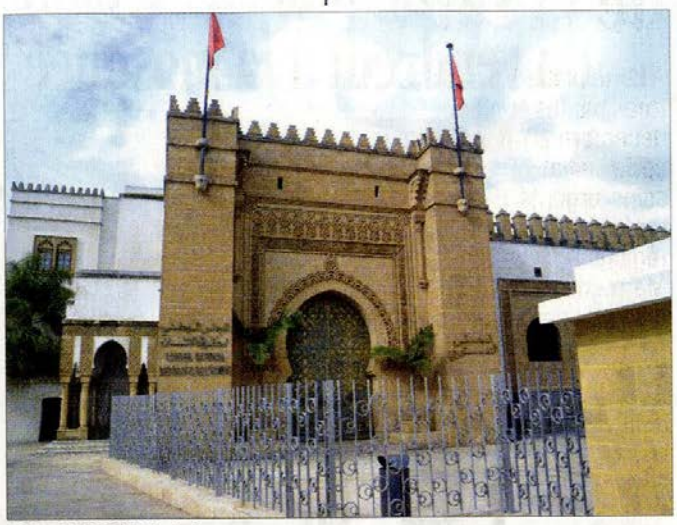

Siège du CNDH à Rabat.